

أزمة المشروع الوطني الفلسطيني

والآفاق المحتملة



محرر

د. محسن محمد صالح

المشاركون

أسامة حمدان	أحمد خليفة	د. إبراهيم شرقية
د. عبد الحميد الكيالي	رفعت شناعة	د. حسين أبو النمل
د. محسن محمد صالح	أ. د. مجدي حماد	د. ماهر الطاهر
	وائل أحمد سعد	



الفصل التاسع

**الولايات المتحدة وأزمة المشروع
الوطني الفلسطيني**

الولايات المتحدة وأزمة المشروع الوطني الفلسطيني

د. إبراهيم شرقية - فريحات*

مقدمة:

البعد الدولي في فهم أزمة المشروع الوطني الفلسطيني ضروري؛ فـ"إسرائيل" أقيمت بقرار دولي (وعد بلفور Balfour Declaration)، وكذلك تمّ تقسيم فلسطين بقرار دولي (قرار التقسيم 181، وقرار 242)، والمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية بدأت برعاية دولية (اتفاق أوسلو). حديثاً، مثل الدور الدولي عنصراً حاسماً في الثورات العربية، سواء كان في مصر بتخلي أمريكا عن حليفها مبارك، أو في ليبيا من خلال التدخل العسكري المباشر للناطو، أو في اليمن من خلال التوصل إلى تسوية بموجب المبادرة الخليجية لانتقال السلطة هناك.

ولعل العامل الحاسم في زيادة الاعتماد في فضّ النزاعات على الجانب الدولي يعود بالأساس لتآكل حدود الدولة القومية، والذي جاء نتيجة لاستفحال ظاهرة العولمة، وانتشار وسائل الاتصال، والتقدم التكنولوجي، وزيادة الاعتمادية ما بين الدول في النظام الدولي الجديد.

لهذه الأسباب جميعها وجب التعاطي مع الجانب الدولي بدرجة عالية من الأهمية عندما نريد فهم الأزمة التي يعانيتها المشروع الوطني الفلسطيني في الوقت الحالي، ومما لا شكّ فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ نصيب الأسد عندما يدور الحديث عن الجانب الدولي.

وعليه تحاول هذه الورقة البحث في الدور الأمريكي، وعلاقته بأزمة المشروع الوطني الفلسطيني؛ وبالتحديد التأثير الأمريكي على صناعة القرار الوطني الفلسطيني بهذه المرحلة. وحتى تتمكن من فهم هذا الدور ستحاول هذه الورقة إلقاء الضوء على مدخلات ومخرجات صناعة القرار السياسي الأمريكي وهامش التأثير الفلسطيني فيها

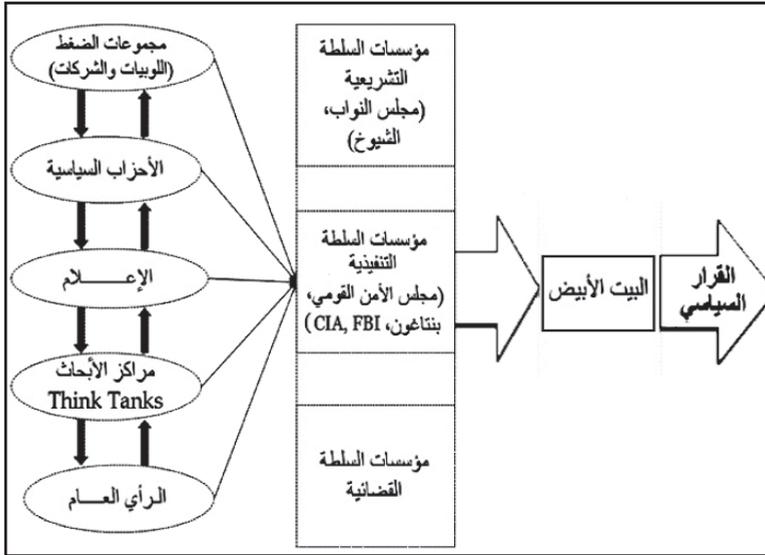
* زميل السياسة الخارجية بمعهد بروكنجز، وأستاذ النزاعات الدولية في جامعة جورجتاون، قطر.

وتأثير التدخل الأمريكي على المشروع الوطني الفلسطيني بشقيه الدولي والداخلي، ثم التطرق إلى إفرازات المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية والدور الأمريكي فيها، وأخيراً الحديث عن حلول كامنة؛ للتعاطي بشكل فاعل مع الدور الدولي والأمريكي لا سيما بعد وصول المفاوضات إلى طريق مسدود.

أولاً: مدخلات ومخرجات صناعة القرار السياسي الأمريكي:

يبين الشكل رقم (1) أن القرار السياسي الأمريكي لا يصنعه فرد محدد سواء كان الرئيس أو غيره، وإنما تصنعه المؤسسة السياسية الرسمية المتمثلة بمؤسسات السلطات الثلاث: التشريعية (مجلس النواب House of Representatives ومجلس الشيوخ U.S. Senate)، والتنفيذية (مثل مجلس الأمن القومي National Security Council، البنتاجون Pentagon، مكتب التحقيقات الفيدرالية FBI، جهاز المخابرات المركزية الأمريكية سي آي أي CIA، وغيرها)، ومؤسسات السلطة القضائية.

شكل رقم 1: مدخلات ومخرجات صنع القرار السياسي الأمريكي



ولعلّ المثال الأبرز والأحدث على تحكم المؤسسة السياسية، وليس الفرد، بالقرار السياسي الأمريكي هو المواجهة التي قادها الرئيس باراك أوباما مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وعنوانها وقف الاستيطان في مناطق 1967.

إنّ تصاعد حدّة المواجهة أظهر بوضوح كيف انتقلت المواجهة بين الطرفين، أوباما وبتنياهو، إلى الكونجرس الذي حسم المواجهة بالوقوف والتصفيق 29 مرة لتنتياهو خلال خطابه هناك في أيار/ مايو 2011؛ وهو عدد لم يستطع الرئيس الأمريكي نفسه الحصول عليه من برلمان (الكونجرس). ثم رأينا كيف تراجع أوباما أخيراً بالكامل عن موقفه بضرورة وقف الاستيطان لاستئناف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية المتعثرة.

إنّ الحال في مؤسسات السلطة التنفيذية ومواقفها من القضايا العربية لا يختلف كثيراً عنه في المؤسسات التشريعية، فالفرق بين النفوذ الإسرائيلي داخل مؤسسات السلطة التنفيذية والنفوذ الفلسطيني أو العربي شاسع هنا. فبينما يدفع اللوبي اليهودي بكلّ قواه لإيصال مناصريه إلى مواقع حساسة داخل هذه المؤسسات¹، ما يزال الجانب العربي يناقش فيما إذا كان يجوز للمواطنين الأمريكيين المنحدرين من أصول عربية دخول هذه المؤسسات من عدمه، وذلك لأسباب ربما تكون ثقافية، أيديولوجية، سياسية... الخ، وما يزال هذا الجدل غير محسوم.

والمؤسسة السياسية غير الرسمية هي الأخرى تسهم بشكل حيوي وفعال في مدخلات محتوى القرار السياسي الأمريكي أيضاً، مثل: الإعلام، مراكز الأبحاث، مجموعات الضغط (اللوبيات)، الشركات، الأحزاب السياسية، الرأي العام، وغيرها. وبدون الخوض في ميكانيكيات عمل هذه المجموعات جميعها، يلاحظ سيطرة الرواية الإسرائيلية للصراع مع الفلسطينيين على الغالبية الساحقة لهذه المؤسسات، أما التأثير الفلسطيني والعربي عليها فيعدّ محدوداً جداً. فعلى سبيل المثال يعاني الإعلام الأمريكي ما يمكن تسميته بالإجماع الإعلامي Media Consensus على الرواية الإسرائيلية، وعدم إفساح المجال الكافي للرواية الفلسطينية بالوجود في هذا المجال الإعلامي الشاسع.

الحال نفسه ينطبق إلى درجة كبيرة على الكثير من مراكز الأبحاث، التي تستفحل الرواية الإسرائيلية في عدد كبير منها، والتي تقدم لصانع القرار الأمريكي تفسيرها الخاص لمجريات الصراع، وتجعله حبيس أفكار قامت هذه المراكز بتزويدها.

¹ لاحظ وصول رام إيمانويل Rahm Emanuel إلى منصب كبير موظفي البيت الأبيض ما بين 2008-2009 والذي يحمل الجنسيتين الإسرائيلية والأمريكية.

تحيز مرشحي الأحزاب السياسية للجانب الإسرائيلي ليس بغريب على أحد؛ حيث يصاحب الانتخابات عادة ما يمكن تسميته بموسم المزايدات على من سيخدم "إسرائيل" أكثر. وهذا يظهر بمقولة المرشح الجمهوري للانتخابات الرئيسية نيوت جينغريتش Newt Gingrich بأن "الفلسطينيين شعب مبتكر"²، وبزيارة المرشح الجمهوري ميت رومني Mitt Romney لـ "إسرائيل" والتي عدّ فيها القدس عاصمة "إسرائيل" على الرغم من أن الموقف الرسمي للإدارة الأمريكية لا يعترف بذلك.

أما في ما يتعلق بنشاط اللوبيات فيظهر الشكل رقم (2) نصيب الفرد من إنفاق العالم الإسلامي والدول الصناعية الكبرى و"إسرائيل" على أنشطة اللوبي والعلاقات العامة خلال الفترة كانون الثاني / يناير 1997 - كانون الأول / ديسمبر 2002، حيث وصل نصيب الفرد من إنفاق "إسرائيل" إلى 1.841 دولار أمريكي لكل فرد، مقابل 0.02 فقط في العالم الإسلامي³.

شكل رقم 2: نصيب الفرد خلال الفترة 1997-2002 (بالدولار)

Gingrich Calls Palestinians an "Invented" People, Reuters News Agency, 9/12/2011, ² <http://alturl.com/csvii> (Last accessed 1/8/2012).

³ مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير)، الولايات المتحدة الأمريكية، كانون الأول / ديسمبر 2003.

جاءت سيطرة الرواية الإسرائيلية على الرأي العام أخيراً كمحصلة لهذه التفاعلات الإعلامية والحزبية، وربما أيضاً من خلال التعليم المدرسي. وبدون شكّ يستغل مرشحو الأحزاب السياسية هذا الرأي العام لاتخاذ قرارات تكون ذات تحيز إسرائيلي.

هذه العوامل جميعها تظهر أن التغيير في البيت الأبيض، ووصول رئيس جديد هناك لن يأتي بالتغيير الكبير فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي؛ كون القرار السياسي ليس مرهوناً بشخص معين (الرئيس) أو المكتب البيضاوي (كما هو الحال لدى العديد من الأنظمة العربية)، وإنما بالمؤسسة السياسية الرسمية بالدرجة الأولى، والمؤسسة السياسية غير الرسمية بالدرجة الثانية.

ربما كان الرئيس باراك أوباما هو أحرص وأصدق رئيس أمريكي يأتي خلال العقود المنصرمة، ويحاول وبجدية منقطعة النظير إحراز اختراق على هذا الصعيد وبالتحديد بعد خطابه الشهير في جامعة القاهرة الموجّه للعالم الإسلامي. فبالرغم من مواجهاته المتعددة مع نتنياهو حول وقف الاستيطان، إلا أنه فشل فشلاً ذريعاً في إجبار نتنياهو على التراجع عن موقفه بالاستمرار في النشاطات الاستيطانية. بل إن المواجهة بين الاثنين انتقلت إلى ساحة الكونغرس الأمريكي الذي أظهر أن ولاءه لرئيس وزراء دولة أجنبية (نتنياهو) أكثر من ولاءه لرئيسه المنتخب، عندما يتعلق الأمر بـ"إسرائيل"؛ مما اضطر أوباما لتراجع مهين عن موقفه بخصوص تجميد الاستيطان كشرط لاستمرار المفاوضات.

ثانياً: التأثير الأمريكي في تفاقم الأزمة وصناعة القرار الفلسطيني:

عملت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ مؤتمر مدريد سنة 1991، ثمّ اتفاق أوسلو سنة 1993 على رعاية المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، وإمدادها بالدعم اللازم لاستمراريتها، حيث برز دور التأثير الأمريكي على الصعيدين الدولي والداخلي.

1. الصعيد الدولي: تجلّي هذا التأثير في المواطن التالية:

أ. احتكار المرجعيات التفاوضية وحصرها في الولايات المتحدة الأمريكية. فمنذ سنة 1993 ما زالت أمريكا تشكل الوسيط والمرجع للمفاوضات، فهي بذلك ليست فقط فشلت بمهمتها كوسيط نزيه وذي قدرة على مساعدة المتفاوضين بالتوصل لاتفاق؛ بل إنها منعت نتيجة لاحتكارها هذه المرجعية تدخل أطراف دولية أخرى، ربما كانت أكثر قدرة على القيام بهذا الدور بنجاح.

وحتى اتفاق أوسلو الذي تمّ التوصل إليه بمعزل عن أمريكا، فكان لا بدّ من توقيعه رسمياً في البيت الأبيض، لتجسيد دور المرجعية الأمريكية المطلقة للمفاوضات. يشار إلى أن نظام الاحتكار هذا سمح فقط بوجود وكلاء أو متعاقدين من الباطن لهذه المرجعيات، يقومون بأدوار معينة، لإنجاز مهمات محددة، تساعد في احتكار المرجعيات، وتكريس سيطرة نظام الوكلاء. وكان نظام الرئيس السابق حسني مبارك أكثر من ممارس لهذا الدور، الذي كان يُطلب منه التدخل لتذليل عقبة معينة، قد تعكر صفو نظام الاحتكار. القرار الفلسطيني الرسمي بهذه المرحلة تمت قبولته، ليتفاعل ضمن هذا الإطار؛ إذ بإمكانه الاحتجاج والتظلم ولكن ضمن سقف أمريكي.

ب. تهميش دور المنظمات الدولية ذات الصلة كالجمعية العامة للأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية (ICJ) International Court of Justice والمحكمة الجنائية الدولية (ICC) International Criminal Court وغيرها، وتسخير الجزء الآخر لتكريس الاحتكار والهيمنة الأمريكية، كمجلس الأمن الذي يحكم بسقف الفيتو الأمريكي. يُشار إلى أن الولايات المتحدة استخدمت الفيتو منذ تأسيس مجلس الأمن 84 مرة⁴؛ كان منها 42 فيتو⁵ لإحباط مشاريع تدين "إسرائيل". والقرار الفلسطيني لم يستفد على هذا الصعيد من المحافل الدولية هذه لخدمة القضية الفلسطينية أو التوصل لحلّ عبر التفاوض، وكان أكثر ما حققه فقط إنجازات على المستوى الرمزي والمعنوي في المشاريع التي تمّ تقديمها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

Inocencio Arias, "Humanitarian Intervention: Could the Security Council Kill the United Nations?,"⁴ *Fordham International Law Journal*, Fordham Law School, New York, vol. 23, issue 4, 1999.

Scraping UN Veto Would Help U.S. Take on Russia, China, Bloomberg, 17/4/2012,⁵ <http://tinyurl.com/bqqsog6> (Last accessed on 8/8/2012).

ج. تسويق منظومة قيم تفاوضية فريدة من نوعها، ربما تكون خاصة بالمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية؛ لم يكن لها أن تنجح لولا الشرعية الأمريكية لها. وقد عملت هذه المنظومة على إيجاد خلل بنيوي يحتم فشل المفاوضات. هناك مجموعة من المبادئ التي تحكم أي مفاوضات دولية وهي التي تحدد بالنهاية فرص نجاحها؛ مثل توازن القوى بين الأطراف المتفاوضة، ووسيط نزيه ومحايد، وتمثيل المفاوضين لشعوبهم، وغيرها.

صحيح أن الوضع المثالي الذي تتوفر فيه المبادئ جميعها ربما لا يكون موجوداً دائماً، ولكن خصوصية المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية هي أنها ربما تكون المفاوضات الوحيدة التي اختلت بها جميع المبادئ التفاوضية وليس جزءاً منها. فاختلال موازين القوة فاضح جداً، والوسيط الأمريكي منحاز جداً، والتمثيل الفلسطيني محدود جداً؛ ومع ذلك استطاعت الولايات المتحدة تسويق هذه المنظومة التفاوضية ولمدة 18 عاماً حتى الآن (سنة 2012). وعليه فليس من المستغرب أبداً في عالم التفاوض الدولي أن تؤدي هذه المفاوضات إلى الفشل الحتمي، وليس من المستغرب أيضاً أن يستقيل المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل من مهمته، وهو نفس الوسيط الذي نجح في التوصل إلى اتفاق الجمعة العظيمة Good Friday Agreement⁶ في إيرلندا الشمالية، حيث عملت الولايات المتحدة هناك على الضغط على الطرف الأقوى في الصراع، من أجل تعديل موازين القوة، حتى تحقق النجاح في النهاية في التوصل إلى الاتفاقية المذكورة⁷.

وعلى العكس من ذلك عملت الولايات المتحدة في الحالة الفلسطينية على الضغط دوماً على الطرف الأضعف في المفاوضات (الفلسطيني) لزيادة الاختلال في موازين القوة المتباينة أصلاً، وهو ما جعل التوصل لاتفاق سلام مجرد سراب، وحوّل المفاوضات إلى عملية استسلام عوضاً عن ذلك.

⁶ تعرف أيضاً باتفاقية بلفاست Belfast Agreement، جاءت حصيلة لعملية السلام في إيرلندا، حيث تمّ التوصل إلى الاتفاقية بين الحكومتين البريطانية والإيرلندية لتسوية النزاع في إيرلندا الشمالية، وتمت المصادقة عليها باستفتاء شعبي في 1998/5/22، ووضعت حداً للنزاع بعد عقود من الصراع هناك. وقد لعب السيناتور الأمريكي جورج ميتشل دوراً محورياً في التوصل للاتفاقية، وهو نفس الوسيط الذي استقال من الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

⁷ Naseer Aruri, "United States Policy and Palestine: Oslo, the Intifada and Erasure," *Race & Class*, Institute of Race Relations (IRR), vol. 52 (3), January 2011, pp. 3-20, Sage.

د. تأسيس معايير دولية، تعمل على قياس مطالب الشعوب، وإضفاء صفة الشرعية عليها من غيرها؛ مثل التصنيف السنوي الذي تجريه وزارة الخارجية الأمريكية للدول والمنظمات الداعمة "للإرهاب". وقد تمّ تطبيق هذه المعايير على المشروع الوطني الفلسطيني حيث تمت "شرعنة" القرار الفلسطيني، المنسجم مع المشروع التفاوضي فقط، وإلباس صفة "الإرهاب" على القرار الفلسطيني الخارج عن هذا الإطار؛ وبالتحديد محاصرة حركة حماس دولياً، حيث بقي تعامل المجتمع الدولي معها كمنظمة إرهابية طوال هذا الوقت.

2. الصعيد الداخلي: يظهر تأثير الدور الأمريكي في أزمة المشروع الوطني الفلسطيني على الصعيد الفلسطيني الداخلي في المواطن الآتية:

أ. تأثير بنيوي يقوم على إيجاد مؤسسات سلطة فلسطينية قابلة للحياة فقط من خلال الدعم المالي الدولي. نظرياً، فإن المشروع الذي يقوده رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس وزراءه سلام فياض، لبناء مؤسسات دولة، تقوم على الشفافية والمحاسبة والمهنية؛ حتى يقتنع العالم بأن الفلسطينيين مؤهلون لإقامة الدولة، وأن الدولة قائمة على الأرض بمؤسساتها، هو طرح فيه وجهة نظر. ولكن هناك مشكلتين أساسيتين في هذا المشروع تتمثل الأولى في الحاجة إلى السيادة، وهو ما لا يملكه عباس حتى تتم حماية هذه المؤسسات؛ والأخرى تتمثل في الاستقلالية المالية التي ستؤهل هذه المؤسسات للصمود والاستمرارية، إذا توقفت قناة الدعم المالي الدولي بين عشية وضحاها. ومثال الانتفاضة الثانية هو خير دليل على انهيار مؤسسات السلطة، التي بناها المجتمع الدولي أمام التدمير الإسرائيلي المنهج لهذه المؤسسات.

كذلك سيبقى الدعم المالي الدولي لهذه المؤسسات محدوداً، بحيث لا يستطيع تحقيق الاستقلالية المالية⁸، التي يمكن لها أن تستقل بالقرار الفلسطيني عندئذٍ. ولذلك تبقى مؤسسات الدولة تفتقر إلى عامل الاستدامة Sustainability، والذي يعدّ شرطاً أساسياً في أيّ عملية تنمية حقيقية أو استقلال سياسي. وبهذا ينتقل مشروع بناء السلطة من حالة "الاعتمادية الضرورية"؛ على المجتمع الدولي

⁸ ليس مصادفة أن تبقى السلطة الفلسطينية تكافح ومنذ تأسيسها لتأمين رواتب الموظفين ويبقى الحديث يدور دوماً عن "دفع نصف رواتب الشهر القادم أو جميعها أو لا شيء"، فبعد نحو عشرين عاماً يبقى مشروع السلطة غير قادر على تجاوز الأساسيات، رواتب الموظفين بهذه الحالة.

إلى حالة "الاعتمادية العضوية"؛ وهذا بدوره يلحق القرار الوطني الفلسطيني بالكامل بالمساعدات الدولية، لكون مؤسسات السلطة أصبحت تشكل عبئاً مالياً على القيادة الفلسطينية، ولأن وقف الدعم المالي الدولي يعني الزجّ بحوالي 180 ألف موظف قطاع عام إلى غياهب المجهول.

ب. صقل ثقافة محلية تتساوق والرؤية الدولية للتسوية؛ إذ الأمر لم يتوقف على بناء مؤسسات سلطة هشة تفتقر للاستدامة والاستقلالية، بل إلى تأطير هذا النهج ضمن تيار فكري ومدرسة في العمل. فقد ظهر ما أصبح يعرف بظاهرة "الفيّاضية" Fayyadism⁹، وهذا بدوره أثر على الأطر والبنى الفكرية للقرار الفلسطيني، بحيث أصبح صانع القرار الفلسطيني يفكر ويقرر ضمن هذه المعطيات، كيف يحافظ على المؤسسات من الانهيار وكيف تدفع رواتب الموظفين للشهر القادم... الخ.

ج. تشويه للقطاع الاقتصادي، وهو أحد روافع المشروع الوطني الفلسطيني، من خلال إحداث ازدهار اقتصادي مُقنّع، ناتج عن الدعم المالي الدولي والأمريكي للقطاع العام؛ على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى الضرورية لبناء اقتصاد وطني مستدام. وهو الأمر الذي يحوّل المشروع الوطني إلى مؤسسات خدمتية، فقد أشار تقرير للبنك الدولي بأن نسبة النمو التي حققها الاقتصاد الفلسطيني، والتي بلغت 7.7% بين سنتي 2007-2011، قد حدثت بقطاعات الخدمات الحكومية والعقارات، بينما حصل تقلص في القطاعين الزراعي والصناعي¹⁰.

ثالثاً: إفرزات تفاوضية:

قبل نقاش الحلول المتوفرة للتعاطي مع البعد الأمريكي في أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، لا بدّ من الوقوف ملياً على معطيات أفرزتها المفاوضات

⁹ نسبة إلى رئيس الوزراء سلام فياض الذي يقود هذا النهج من العمل الذي يقوم على بناء مؤسسات سلطة تؤهل، على الأقل نظرياً، لقيام دولة فلسطينية ولكنها مؤسسات تفتقد إلى السيادة والاستقلالية المالية، الأمر الذي يمكن أن يحولها إلى عبء على المشروع الوطني الفلسطيني.

¹⁰ Palestinian Economic Growth Unsustainable - World Bank, BBC, 25/7/2012, <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-18979724> (Last accessed on 13/8/2012).

الفلسطينية - الإسرائيلية، وهو المشروع الذي تبنته الولايات المتحدة سبيلاً وحيداً لحلّ الصراع، وقادته ورعته منذ سنة 1993، رافضة بذلك حلول أخرى كالتوجه إلى مجلس الأمن أو غيره.

يجب الاعتراف أولاً بأن الاستراتيجية التفاوضية الحالية قد وصلت إلى طريق مسدود، فسواء كانت المفاوضات برعاية أمريكية مباشرة أم تحت رعاية اللجنة الرباعية التي تلعب الولايات المتحدة فيها الدور الرئيس، فالنتيجة واحدة. وإن 18 عاماً من التفاوض هي أكثر من كافية لإثبات فشل النموذج التفاوضي نفسه ضمن معطياته الحالية.

فالوسيط بهذه الحالة (الولايات المتحدة) إما فاشل في القيام بدوره كوسيط ماهر، يُقرب الأطراف إلى نتيجة، وإما متحيز لأحد الأطراف؛ وفي كلتا الحالتين يجب الاستغناء عن خدماته في هذا المجال. هذا الاعتراف مهم، لكونه يسهم في عملية يمكن تسميتها بـ"نضوج الاستراتيجية الفلسطينية"؛ بحيث يصبح من الضروري البحث عن استراتيجيات جديدة يمكن لها أن تحدث التغيير المنشود، بدلاً من الدوران في حلقة تفاوضية فارغة.

من ناحية أخرى، يجب التمييز بين الثابت والمتغير في العملية التفاوضية والرعاية الأمريكية لها. فالمفاوضات نفسها هي المتغير، والسياسيات المنفذة على الأرض هي الثابت. في الحالة التفاوضية الفلسطينية - الإسرائيلية فالمتغير هو المحادثات التقريبية¹¹ Proximity Talks، والمحادثات الموازية Parallel Talks، وتفاهات ميتشل وتطمينات زيني، والرعاية الأمريكية والرعاية الرباعية، وغيرها الكثير من المتغيرات التي واكبت العملية التفاوضية. وللأسف تعاطى الفلسطينيون مع المتغير طوال الـ 18 عاماً الماضية، يتنقلون من محادثات إلى مفاوضات، ومن تطمينات إلى تفاهات، ومن رعاية أمريكية إلى رعاية أوروبية؛ بينما استمر الثابت المتمثل بالاستيطان وتهويد القدس يسير على وتيرة واحدة طوال فترة المفاوضات. وعليه فربما كان الخطأ الأكبر الذي ارتكبه القيادة الفلسطينية هو الجلوس على طاولة المفاوضات، وإذا ما كان هناك عملية بناء ولو لبيت واحد في مستوطنة.

¹¹ يعرف هذا النوع من المحادثات على أنه عملية دبلوماسية، يقوم خلالها ممثل حيادي بإجراء مباحثات منفصلة بين أطراف نزاع معين، لا يكون لديهم الرغبة أو الاستعداد للقاء وجهاً لوجه.

من الإفرازات الأخرى التي أظهرتها التجربة التفاوضية هو أن استراتيجية "السلوك المهذب" الذي يتم مكافأته من قبل الأطراف المعنية، والذي يتبناه الرئيس عباس، قد يعمل في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، والذي تمّ على أساسه منحها مشروع مارشال Marshall Plan لإعادة إعمار أوروبا؛ أو قد يعمل في اليابان والتي تمّ التوقيع معها على اتفاقية سان فرانسيسكو San Francisco Treaty سنة 1951¹²، التي منحت اليابان الاستقلالية وأنهت الاحتلال الأجنبي فيها. ولكن هذا النموذج لا ينطبق في حالة الصراع مع "إسرائيل" ببساطة؛ بسبب اختلاف طبيعة الصراع التي تستهدف الأرض نفسها في فلسطين؛ لذا وجب الحذر من اقتراض نظريات وخبرات الشعوب الأخرى وتطبيقها بجمود.

نظرية السلوك المهذب، وترجمتها إلى بناء المؤسسات وفرض الأمن لن يؤدي بالضرورة إلى إنهاء الاحتلال، ومنح الدولة للشعب الفلسطيني، ولكنهما سيؤديان إلى تحويل الشكل المعدل للاحتلال إلى وضع دائم. وفي هذا الصدد يرى الكاتب ناثن ثرال Nathan Thrall في صحيفة نيويورك تايمز The New York Times أن نجاح عباس في فرض الأمن والذي كان يفترض أن يؤدي إلى دولة فلسطينية، قد أدى عوضاً عن ذلك إلى نسيان أن هناك احتلالاً¹³.

لقد أظهرت التجربة التفاوضية فرقاً كبيراً بين مفهومي التنازل التكتيكي مقابل التنازل الاستراتيجي. التنازلات التي قدمها المفاوض الفلسطيني غلب عليها الطابع الاستراتيجي كالموافقة على استمرارية المفاوضات منذ سنة 1993 في ظل استمرار استيطان وتهويد القدس وبوتيرة عالية، والذي أحدث تغييرات استراتيجية على وجه الصراع كالعامل الديموغرافي مثلاً.

بينما لجأ المفاوض الإسرائيلي لتقديم تنازلات تكتيكية لا تغيير في جوهر الصراع، مثل خفض عدد نقاط التفتيش داخل الضفة ثمّ العودة لزيادتها بعد أشهر، والإفراج عن

¹² انتهت الحرب العالمية سنة 1945، واحتلت اليابان من قبل قوات الحلفاء، وكانت تلك المرة الأولى التي يتم فيها احتلال اليابان من قبل قوى أجنبية. وبعد أن استسلمت اليابان ونفذت ما عليها مما استوجبه الاستسلام قامت الولايات المتحدة بالتوقيع مع اليابان على معاهدة سلام سان فرانسيسكو في 1951/9/8، والتي منحت اليابان استقلالها وأنهت الاحتلال الأجنبي في 1952/4/28.

Nathan Thrall, The Third Intifada is Inevitable, *The New York Times* newspaper, 22/6/2012, ¹³ <http://www.nytimes.com/2012/06/24/opinion/sunday/the-third-intifada-is-inevitable.html> (Last accessed on 14/8/2012).

عدد من المعتقلين ثم العودة لاعتقال عدد أكبر فيما بعد، والإفراج عن أموال الضريبة الفلسطينية ثم حجز عدد أكبر مع أول أزمة تفاوضية. وهكذا استمر الاستيطان وتهويد القدس رويداً رويداً، حتى وصل عدد المستوطنين إلى ما يقارب 540 ألفاً في الضفة الغربية، بينهم أكثر من 200 ألف في القدس¹⁴، وهو عدد مقارب للعدد الذي وعد به رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير Yitzhak Shamir عند بداية مؤتمر مدريد حين قال بأنه سيفاوض الفلسطينيين لعشرين عاماً، وخلالها سيتمكن من زرع نصف مليون مستوطن في الضفة الغربية.

أخيراً، فقد بات واضحاً بأنه لا بديل عن المصالحة الوطنية الفلسطينية لفرض حالة تفاوضية؛ إذ إن المفاوضات المجزأة والمشتتة، والذي يعاني صراعات وانقسامات داخلية لا يمكن له أن يحقق إنجازات عبر طاولة المفاوضات، التي تُعدّ انعكاساً لموازن القوى في المقام الأول.

حلول كامنة:

يجب الإدراك أولاً بأنه لا يوجد حلّ سحري أو ما يسمى بـ"الرصاصة السحرية" لإحداث تغيير جوهري في الموقف الأمريكي من أزمة المشروع الوطني الفلسطيني. ولكن وبالرغم من قتامة الموقف، فإن التأثير في الموقف الأمريكي ممكن جداً، وذلك إذا تمّ التعاطي معه بطريقة منهجية بعيدة عن العشوائية وبمجموعة من الاستراتيجيات الموجهة وليس بالتصريحات الإعلامية التي تُعقّب على المواقف بين الفينة والأخرى. ولهذا نحاول هنا تحديد مجموعة من المرتكزات التي تساعد في صياغة استراتيجيات عملية للتعاطي مع الموقف الأمريكي وتأثيره على المشروع الوطني الفلسطيني.

أولاً: ضرورة الاستفادة من حالة الانفراج النسبي في موازين القوى العالمية والتغير الذي أصاب بُنية النظام الدولي بتحوّله خلال العقد المنصرم، ولو بشكل بطيء، من نظام أحادي القطبية باتجاه تعددية الأقطاب. فقد سيطرت الولايات المتحدة خلال فترة التسعينيات تحديداً، على صنع القرار الدولي فيما يخص المسألة الفلسطينية، حتى إن اتفاق أوسلو سنة 1993 كان لا بدّ من توقيعه في حديقة البيت الأبيض، حتى

¹⁴ وكالة فلسطين اليوم، نقلاً عن معطيات نشرتها وزارة الداخلية الإسرائيلية، 2012/7/26، انظر: <http://tinyurl.com/c7r6y1v> (تم دخول الموقع في 2012/8/24).

يكتسب الشرعية الدولية التي يحتاجها، ليصبح قابلاً للتنفيذ. كذلك، فقد كان بإمكان إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون Bill Clinton، مثلاً، الضغط على إحدى أقوى الحكومات الإسرائيلية المتمثلة بتحالف شارون - نتنياهو لتوقيع اتفاقيتي واي ريفر والخليل، والذي أدى في نهاية المطاف إلى سقوط هذه الحكومة ووصول إيهود باراك Ehud Barak إلى الحكم. غير أن الموقف الأمريكي اليوم عاجز عن الضغط، حتى ضمن حدوده الدنيا، على الحكومة الإسرائيلية والفشل الذريع الذي مُني به أوباما في مواجهته مع نتنياهو حول الاستيطان هو خير دليل على ذلك. وبالتالي فقد تراجع الدور الأمريكي من دور "الهيمنة الأمريكية" على صناعة القرار الدولي في فترة التسعينيات إلى دور "القيادة الأمريكية" في الوقت الحالي؛ بمعنى أن الولايات المتحدة ما زالت قوة دولية ولها حضورها السياسي الدولي، ولكنها خسرت الدور الحصري لصناعة القرار الدولي الخاص بالمسألة الفلسطينية.

هذا يعطي القرار الفلسطيني هامشاً جديداً للمناورة لم تمتلكه خلال فترة التسعينيات. فالخروج على الإرادة الأمريكية ليس نهاية المطاف، حيث يؤكد آرون ديفيد ميلر Aaron David Miller، المسؤول السابق في الخارجية الأمريكية، في مجلة فورين بوليسي Foreign Policy على تراجع النفوذ الأمريكي وقدرته سياسته الخارجية على التأثير: "يقول الجميع، هذه الأيام، بدءاً من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ووصولاً إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، كلا لأمريكا دون حساب الكلفة أو النتيجة لذلك. والفشل في الشرق الأوسط أو في أي منطقة أخرى يُجرأ الآخرين أيضاً، مثل الروس والصينيين، على أخذ الولايات المتحدة على منحى أقل جدية"¹⁵.

فعلى القيادة الفلسطينية الإدراك أن التأثير الهائل للدور الأمريكي على القرار الفلسطيني، الذي ساد في فترة التسعينيات لم يعد موجوداً بالدرجة نفسها، وقد أصبح هناك هامش لا بأس به للعمل خارج إطار الهيمنة والإرادة الأمريكية.

ثانياً: بناءً على ذلك، على القيادة الفلسطينية التوقف عن العمل بنظرية "المفاوض المتوسل"، التي تقود لاستسلام وليس لاتفاقيات سلام عادلة قابلة للحياة. إن فرضية

Aaron David Miller, Why does America Keep Making the Same Mistakes?, *Foreign Policy* 15 magazine, 2/3/2012,

http://www.foreignpolicy.com/articles/2012/03/01/why_does_america_keep_making_the_same_mistakes?page=0,1 (Last accessed on 13/8/2012).

القيادة الفلسطينية التي تقوم على محاولة بناء مؤسسات وفرض الأمن الذي يشجع الأطراف الدولية، وبالتحديد الولايات المتحدة، على مكافأة "السلوك المهذب" للقيادة الفلسطينية بمنحها امتيازات وصلاحيات، ومن ثم دولة. هذه الفرضية خاطئة بل ممكن أن تكون مدمرة للمشروع الوطني الفلسطيني، لعدة أسباب أهمها: أنها تركز حالة اختلال بنيوي لموازن القوى التي يُعدّ توازنها شرطاً أساسياً لنجاح أي مفاوضات فلسطينية كانت أم غيرها. وفي هذا المضمار يوضح جيمس زغبي James Zogby مدير المعهد العربي الأمريكي (AAI) Arab American Institute في صحيفة ذا ناشيونال The National قائلاً "يأتي الفلسطينيون إلى طاولة الحوار كمتضرعين أكثر من كونهم مفاوضين وذلك لعدم امتلاكهم لبطاقات الضغط وافتقارهم للنفوذ. والإسرائيليون، في المقابل، يحملون جميع هذه البطاقات، ويعلنون بشكل مسبق أيّ البطاقات لن تطرح على الطاولة؛ هم يُملون أكثر من أنهم يفاوضون"¹⁶.

ودروس التجربة التفاوضية في إيرلندا الشمالية تشير وبوضوح إلى الدور الحيوي الذي لعبته الجالية الإيرلندية في الولايات المتحدة، بتشجيع الإدارة الأمريكية، للضغط على الطرف القوي في المفاوضات (بريطانيا)، حتى يتم تعديل موازين القوى بعض الشيء. وهو الأمر الذي مكّن السيناتور جورج ميتشل من النجاح في الوصول إلى اتفاق الجمعة العظيمة ووضع حدّ للنزاع هناك¹⁷.

أما في الحالة الفلسطينية فقد عملت الإدارة الأمريكية، وبدعم من اللوبي اليهودي بالضغط على الطرف الضعيف (الفلسطيني)، لزيادة الاختلال في موازين القوى والتي تؤدي في النهاية إلى استسلام الطرف المنهزم. إذاً على القيادة الفلسطينية السعي إلى التعديل في موازين القوى أولاً، قبل التسليم بالكامل للطرف الدولي، والاعتماد على حسن النوايا في منح الامتيازات وإعادة الحقوق.

إن تعديل موازين القوى ممكن جداً، وذلك من خلال بناء تحالفات دولية رسمية وشعبية، والدخول في المؤسسات الدولية التي استبعد الجانب الفلسطيني منها لعقود طويلة. وإن تجربة جنوب إفريقيا غنية في هذا المجال؛ حيث عمل التحالف الدولي على

¹⁶ James Zogby, Move aside Washington, and Let the UN Vote on Palestine, *The National* newspaper, 24/4/2011, <http://www.thenational.ae/thenationalconversation/comment/move-aside-washington-and-let-the-un-vote-on-palestine#full> (Last accessed on 14/8/2012).

¹⁷ إذاً ليس غريباً على الوسيط الدولي المحنك (سيناتور ميتشل) أن يعلن استقالته من مهمته في الوساطة وفقدانه الأمل بإحراز أي تقدم، وذلك لقناعته بعدم وجود المبادئ الأساسية للتفاوض.

تأهيل الطرف الأضعف في الصراع من تحقيق غاياته وإنهاء نظام الفصل العنصري. وكما أشرنا في النقطة الأولى، هنا فقد أفسح التغيير النسبي في بنية النظام الدولي إلى هذه الإمكانية من بناء التحالفات الدولية.

ثالثاً: بناء التحالفات الدولية لا يتم بمنهجية العمل المتبعة في مخاطبة العالم حيث يغلب على الخطاب الفلسطيني دوماً الجانب القيمي ومفاهيم الضحية والحق والباطل. وهذا طبعاً مهم، ولكن اقتصار الخطاب على الجانب القيمي يصبح عقبة أمام بناء تحالفات دولية؛ فالخطاب الفلسطيني يجب أن يوازن ما بين الجانب القيمي وجانب المصلحة.

تولي الولايات المتحدة بشكل خاص اهتماماً كبيراً في موضوع المصلحة، كمرتكز أساسي في سياستها الخارجية؛ وهو العامل الذي حكم سياسة أمريكا الخارجية في الشرق الأوسط، حسب اعتراف وزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس Condoleezza Rice في خطابها في الجامعة الأمريكية في القاهرة قائلة "لمدة 60 عاماً، سعت بلادي، الولايات المتحدة، في هذه المنطقة، هنا في الشرق الأوسط، نحو الاستقرار على حساب الديمقراطية، ولم نحقق أيّاً منهما"¹⁸.

نلاحظ مثلاً أن السياسي الفلسطيني يجهد في محاولة إثبات وجود ازدواجية في معايير السياسة الخارجية الأمريكية، وهذا ربما المثال الأكثر شيوعاً في العالم الإسلامي. ولكن الذي لا يدركه الكثير من القائلين بهذا المنطق أنه ربما لا يضير موظفي وزارة الخارجية الأمريكية كثيراً أن يقال بأن سياستهم تقوم على ازدواجية المعايير في الشأن الفلسطيني، ولكن ما يلفت انتباههم بكل تأكيد هو كيف لهذا القرار أو ذاك أن يؤثر على المصلحة الأمريكية¹⁹. فلا بدّ إذناً للخطاب السياسي الفلسطيني الدولي الموازنة ما بين لغة الضحية ولغة المصلحة، لا اقتصاره على جانب واحد فقط.

¹⁸ Rice calls for Mid-East Democracy, BBC, 20/6/2005, <http://news.bbc.co.uk/2/hi/4109902.stm> (Last accessed on 5/8/2012).

¹⁹ الصراع بين المبادئ والقيم من جهة، والمصالح من جهة أخرى في السياسة الخارجية الأمريكية قديم، حيث تمثل المبادئ الولسونية (نسبة إلى وودرو ويلسون Woodrow Wilson الرئيس الـ 28 للولايات المتحدة 1913-1921) الـ 14 الداعية إلى دعم الشعوب وتشجيع مطالبها في الديمقراطية وحق تقرير المصير الجانب القيمي. وفي المقابل يبرز اتجاه المحافظين الجدد، الذي يركز على نزعة التفوق العسكري والضربات الاستباقية الجانب الآخر بهذا الصراع، الأمر الذي دعا فرانسيس فوكوياما Francis-Fukuyama في كتابه "أمريكا على مفترق طرق" للمناداة بما سمّاه "الولسونية الواقعية"، في محاولة منه للتوفيق بين هذين الاتجاهين. إن يرفض فوكوياما النزعة العسكرية للسياسة الخارجية، ويركز بدلاً عن ذلك على نشر التنمية السياسية والاقتصادية في العالم، كما يشدد على بناء القوة العسكرية الأمريكية ولكن دون استخدامها.

رابعاً: الهامش الفلسطيني للحديث بلغة المصالح يكون أكبر وأوسع عندما يأخذ ذلك بعداً عربياً إسلامياً حيث تقاطع المصالح والتقاء الأجنداث ما بين المعسكرين واسع جداً. والعمل ضمن برنامج مصلحي يمكن له أن يأخذ عدة أشكال مثل بناء التحالفات الدولية على الصعيدين الحكومي وغير الحكومي، وفي مجالات مختلفة سياسية واقتصادية وتعليمية وقانونية.

ولعل أحد أهم أشكال هذا البرنامج هو التركيز على التأثير في مدخلات القرار السياسي الأمريكي، سواء كان ذلك من خلال الإعلام أم معاهد الأبحاث أو غيرها²⁰. ففي مجال الإعلام مثلاً لا بد من كسر ما يسمى "الإجماع الإعلامي" Media Consensus، الذي يبرز دائماً الرواية الإسرائيلية للصراع، وبالتالي فإن هذا الإجماع يزود صانع القرار الأمريكي، ليس فقط بالمعلومة حسب الرواية الإسرائيلية، ولكن أيضاً بتحليلها وأبعادها.

خامساً: ضرورة العمل خارج الأطر التفاوضية التقليدية طالما لم تتحقق إنجازات استراتيجية، وبالتحديد وقف الاستيطان وإجراءات تهويد القدس. ربما يكون من الأخطاء الكبيرة لاتفاق أوسلو التوقيع دون اشتراط وقف الاستيطان، وإذا كان هناك مبرراً بأي شكل لهذا الخطأ، فربما يكون الخطأ الأكبر من ذلك هو استمرار المفاوضات دون اتخاذ موقف حازم من الاستيطان.

كان فشل أوباما في وقف الاستيطان من أجل استئناف المفاوضات مخيباً للآمال لدى البعض، ولكنه بالتأكيد جاء ببعض النتائج الإيجابية من وجهة نظر أخرى، وبالتحديد في إنهاء الوهم بإمكانية وقف الاستيطان، أو تحقيق مكاسب استراتيجية من خلال الأطر التفاوضية التقليدية التي حكمت عملية السلام منذ سنة 1993. من هنا كان لا بد للقيادة الفلسطينية العمل، وضمن استراتيجية ومنهجية، بعيدة عن العشوائية وردود الأفعال، بحيث تستهدف المجالات خارج هذه الأطر التفاوضية التقليدية. والمجالات التي يمكن العمل من خلالها كثيرة جداً، من أهمها تفعيل الجوانب القانونية في الصراع، وبالتحديد فيما يخص القدس حيث الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية متعددة. فمثلاً "هناك روايات تفيد بقيام السلطات الإسرائيلية في القدس

²⁰ راجع القسم الأول في هذه الورقة، الذي يشرح مدخلات ومخرجات القرار السياسي الأمريكي.

بعمليات زرع قبور²¹ في مناطق مختلفة من القدس لإثبات ارتباطات يهودية في المدينة المقدسة، الجوانب القانونية في الصراع لها درجة عالية من الفعالية خصوصاً في مثل هذه الأحوال وغيرها²².

أضف إلى ذلك العمل من خلال المنظمات الدولية، ودراسة خيارات المقاومة الشعبية السلمية، والحملات الدولية التي قطعت شوطاً طويلاً في موضوع المقاطعة الاقتصادية والتعليمية، وسحب الاستثمارات، وحتى العصيان المدني. ويمكن للقيادة الفلسطينية أن تضع نصب عينيها نموذج جنوب إفريقيا، التي عملت من خلال التحالفات الدولية على تغيير موازين القوى على الأرض والتي أدت في النهاية إلى إنهاء سياسة الفصل العنصري²³.

سادساً: مواجهة "سلطة الفيتو" في مجلس الأمن وليس تجنبها. إن القيادة الفلسطينية بإمكانها التقدم بمشروع الاعتراف بالدولة الفلسطينية، في كل دورة لمجلس الأمن، وبما يسمح به نظامه الداخلي، ولتأخذ الولايات المتحدة "الفيتو" في كل مرة.

الفيتو له ثمن وهذا ما دعا الرئيس أوباما إلى الاتصال شخصياً بمجلس الرئاسة البوسني، لمنعه من تأييد مشروع الدولة الفلسطينية، حيث كان صوت البوسنة هو الذي يوفي العدد المطلوب للسماح بتقديم المشروع. وبالتالي، سيكون من الصعوبة بمكان استخدام الفيتو بإفراط لما يمكن لذلك أن يؤدي إلى زيادة تراجع مصداقية المؤسسة الدولية (مجلس الأمن)، التي تسمح بتكريس هيمنة القوى الكبرى على النظام الدولي، ومفاقمة

²¹ راجع في هذا الخصوص قيام السلطات الإسرائيلية ببناء عشرين من أحجار القبور في سلوان، من أجل السيطرة على محيطها كأرض مقدسة. انظر:

Israel Constructs 20 Fake Grave Stones in Silwan, Palestine News Network, 18/4/2012, <http://english.pnn.ps/index.php/politics/1422-israel-constructs-20-fake-grave-stones-in-silwan> (Last accessed on 25/8/2012).

²² مقابلة المؤلف مع الدكتور شاهر عواودة، الباحث في شؤون القدس في منظمة التعاون الإسلامي، حزيران/ يونيو 2012، جدة، المملكة العربية السعودية.

²³ راجع في هذا المجال تصريحات السفير البريطاني في تل أبيب في 2012/8/3، والتي حذر فيها من تآكل وانهايار وضع "إسرائيل" في العالم، مشدداً على أن "الحديث لا يدور عن أشخاص عاديين بل نواب برلمانيين وشخصيات مهمة حول العالم". صحيفة القدس العربي، لندن، 2012/8/3، انظر: <http://tinyurl.com/bub48x9> (تم دخول الموقع في 2012/8/9).

الصراع القيمي - المصلحي الذي تعاني منه السياسة الخارجية الأمريكية لعقود. إذ سيُظهر ذلك تأييد الولايات المتحدة لتقرير المصير لشعوب العالم، وبالوقت نفسه منعه عن الشعب الفلسطيني. وكذلك دعوة الولايات المتحدة لمراجعة علاقتها بـ"إسرائيل"، إذ سيصبح السؤال الأكثر إلحاحاً: إلى متى ستبقى أمريكا تدفع ثمن حمايتها للممارسات الإسرائيلية اللا أخلاقية ضد الفلسطينيين؟ وهذا بالتحديد ما دعا وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس Robert Gates إلى التصريح بأن "إسرائيل صديق جاحد"²⁴.

سابعاً: من أجل صياغة استراتيجية عمل فلسطيني فاعلة للتعاطي مع البعد الأمريكي، فإن القيادة الفلسطينية مدعوة لإحداث تغييرات داخلية كثيرة، أهمها: تفعيل العمل السياسي المؤسسي، ونفي سيطرة الفردية والمركزية على العملية التفاوضية. وكما يوضح القسم الأول في هذه الورقة البحثية، فالمؤسسة السياسية، لا الفرد، تسيطر على القرار السياسي الأمريكي.

كذلك استخدم نتنياهو التحالف مع اليمين المتطرف والتوازنات في الكنيست الإسرائيلي للإفلات من الكثير من الضغوط الدولية، بحجة احتمال انهيار التحالفات الداخلية وسقوط الحكومة إن استجاب للضغوط الخارجية. والملفت للانتباه أن الجانب الدولي أظهر تفهماً كبيراً لهذه الحساسية الداخلية، في حين يتم التعاطي مع الجانب الفلسطيني على أن القرار السياسي الفلسطيني يبدأ وينتهي بالقيادة العليا، وربما بأشخاص معينين.

والجدير ذكره أن هذا النمط من الفردية ساد الحقبين الأخيرتين في العمل السياسي الفلسطيني؛ ولهذا لوحظ قيام الجانب الدولي بممارسة ضغوط هائلة على الرئيسين الراحل ياسر عرفات ومحمود عباس. ولهذا الأمر، وحتى لا يمارس الجانب الدولي هذا النوع من الابتزاز السياسي، فإن على القيادة الفلسطينية مأسسة القرار السياسي، حتى تُجنب نفسها هذا التعامل مع هذه الضغوط أولاً، وحتى تتحمل المؤسسة مسؤولية هكذا قرارات مصيرية.

Robert Gates Says Israel Is an Ungrateful Ally: Jeffrey Goldberg, Bloomberg, 6/9/2011,²⁴ <http://tinyurl.com/3d7k98n> (Accessed on 1/9/2012).

وإذا كانت القيادة الفلسطينية غير قادرة على تفعيل دور المجلس التشريعي نتيجة الاحتلال، فإن هناك المجلس الوطني والمجلس المركزي. وحتى بالإمكان تفعيل المؤسسات الداخلية لحركة فتح التي تقود مشروع السلطة الفلسطينية، مثل المؤتمر العام والمجلس الثوري لتتحمل مسؤولياتها وتشارك بالقرار السياسي.

ثامناً: ليست استراتيجيات المعارضة الفلسطينية أحسن من تلك التي تديرها القيادة الرسمية الفلسطينية عندما يدور الحديث عن البعد الدولي. فقد فشلت حركة حماس في إحداث اختراق دولي جوهري لتصنيف الإدارة الأمريكية لها كـ "منظمة إرهابية"، وبقيت حبيسة لهذا التعريف على الساحة الدولية، ومحاصرة في الداخل الفلسطيني سياسياً وفيزيائياً. إن الاختراق الوحيد الذي أحدثته حركة حماس لهذا التعريف تمثل باللقاء اليتيم بين رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل والرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر Jimmy Carter؛ كذلك يدور الحديث بين الفينة والأخرى عن لقاءات "سرية" بين قادة من حماس وأوروبيين، ولربما كانت السرية التي تتسم بها هذه اللقاءات هي اعترافٌ ضمني بالتعريف الأمريكي للحركة. وعليه، فإن حركة حماس بحاجة إلى مراجعة خطابها الدولي، إذ لا يمكن لها الاستمرارية بهذا الحال من العزلة عن الساحة الدولية.

تاسعاً: وأخيراً، لا بدّ من التطرق سريعاً إلى دول الربيع العربي، ومدى قدرتها على التأثير في الموقف الأمريكي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. إذ ليس من الواضح الآن ما يمكن لهذه الدول أن تقدمه للقضية الفلسطينية غير الدعم الدبلوماسي والمالي في المدى المنظور. ربما يكون الأمر مختلفاً على المدى البعيد والاستراتيجي، أما الآن فإن اهتمام الثورات العربية يتركز على الأجندة الداخلية. فالثورات قامت في هذه الدول بسبب أجندات داخلية محضة (بطالة، قمع سياسي، فساد... الخ)، الأمر الذي يدعو القيادات الجديدة في هذه الدول للتركيز على مثل هذه الأجندات. فالتحديات جمّة حيث ستكون هذه الدول مثقلة لفترات طويلة في إحداث تغيير داخلي، يختلف عما كان عليه الحال لدى الأنظمة السابقة.

خاتمة:

ربما لم يكن البعد الدولي أكثر أهمية في تاريخ القضية الفلسطينية مما هو عليه الآن، وهذا يعود للتغيرات التي أصابت بنية النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة وصعود النظام أحادي القطبية. ثم التحولات التي تشير إلى نظام أكثر تعددية قطبية، ثم تآكل حدود الدولة القومية واستفحال ظاهرة العولمة، ثم أخيراً وصول الربيع العربي وما أحدثه من تغيرات إقليمية استراتيجية.

الدور الأمريكي ومدى تأثيره على القضية الفلسطينية اختلف بانتقاله من حالة الهيمنة على صنع القرار خلال حقبة التسعينيات إلى دور القيادة، والابتعاد عن التفرد في القرار. وهذا يشير أيضاً إلى عدم التقليل من أهمية الدور الأمريكي إذ تبقى الولايات المتحدة تحتل موقعاً قيادياً، ولكن ليس مهيمناً، في الوقت الراهن.

الولايات المتحدة مسؤولة بدرجة كبيرة عن النتائج الكارثية التي توصلت إليها المفاوضات. فسياسة إرضاء "إسرائيل" التي انتهجها الوسيط الأمريكي، أدت إلى انعدام الحافز للطرف الإسرائيلي لتقديم أي تنازلات تذكر، بما فيها التجميد المؤقت للاستيطان، وبالنهاية الفشل الحتمي للتجربة التفاوضية. وكان المستفيد الوحيد هو الطرف الإسرائيلي، الذي أبقى على سياساته الاستراتيجية المتمثلة بالاستيطان وتهويد القدس.

لم يخسر الجانب الفلسطيني فقط، بل إن الولايات المتحدة كانت خاسرة أيضاً من هذه التجربة؛ التي عمل فشلها على إطالة وربما جعل الصراع بلا نهاية؛ بالرغم من أن الولايات المتحدة تصبو دائماً إلى فرض حالة من الاستقرار في مناطق نفوذها، وتجنب الصراع القيمي - المصلحي الأمريكي الذي ذكرناه سابقاً.

إن فشل الرئيس أوباما في وقف الاستيطان، يجب أن يشكل نقطة تحول في العمل السياسي الفلسطيني الدولي، حيث اتضح جلياً سقف الدعم الذي يمكن للقيادة الرسمية الأمريكية أن تقدمه للجانب الفلسطيني، وللأسف فإن هذا السقف مرتبط بالموافقة الإسرائيلية أولاً وأخيراً.

في السابق لم يكن واضحاً فيما إذا كان الانحياز الأمريكي لـ"إسرائيل" ناتج فقط عن رغبة أمريكية وتشابك مصالح. ولكن البعد الذي أضافته تجربة أوباما وخصوصاً

تجاه وقف الاستيطان، هو إثبات عدم قدرة البيت الأبيض على فرض مواقف معينة على "إسرائيل"، كما فعل كلينتون في التسعينيات أو جيمس بيكر James Baker في مؤتمر مدريد. وبالتالي فإن المراهنة على مواقف محايدة للإدارة الأمريكية في هذا الصراع، يصبح نوعاً من العبث وهذا يسقط أيضاً فرضية التفاوض والمرجعيات، التي حكمت العملية التفاوضية خلال العقد الماضيين.

إن عدم المراهنة على الدور الرسمي الأمريكي يتبعه أيضاً مراجعة دقيقة للمشاريع التي تأتي ضمن هذا الإطار، وبالتحديد مشروع بناء مؤسسات بيروقراطية تفتقد للسيادة وتعتمد على المعونات المالية الدولية، والأمريكية بالتحديد. إن هذا لن يقود إلى مرحلة استقلال وطني، بل على العكس من ذلك تصبح هذه المؤسسات ورواتب الموظفين عبئاً على السلطة الفلسطينية وإحباطاً للعاملين في هذه المؤسسات نتيجة للمساومة الشهرية على رواتبهم وقوت عيالهم. وليس من المبالغة الافتراض أن الانتفاضة القادمة ربما تكون قادمة من جيش الموظفين الذين سيضيقون ذرعاً بهذه المعادلة، التي تستخدم فيها مدخولاتهم الشهرية كورقة مساومة القيادة الفلسطينية على قرارها السياسي.

ضمن هذه المعطيات، فقد أصبح من الضروري على القيادة الفلسطينية البحث عن طرق جديدة للتعاطي مع البعد الدولي وتحديداً الأمريكي. هذا طبعاً لا يعني هجرة الحوار مع الجانب الحكومي، ولكن الدرس الذي يجب تعلمه هو أنه لن يكون هناك جدوى لمحادثات مستقبلية، طالما بقيت موازين القوى على حالها.

إن الساحة الدولية مليئة بالجوانب التي يشرعها القانون الدولي للشعب الفلسطيني الذي يعاني من الاحتلال، حيث يمكن للقيادة الفلسطينية العمل لتغيير علاقة التبعية التي سادت التجربة التفاوضية، والسعي لبناء التحالفات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، والاستنارة بنموذج جنوب إفريقيا مما قد يفيد في إحداث تعديل بموازن القوى.

وعليه فالتحول في العمل السياسي الفلسطيني، يمكن له أن يشمل العمل مع قوى فاعلة غير حكومية على الساحة الأمريكية، والتي لها مقدرة على التأثير في السياسات الأمريكية. ولا تجدر الاستهانة بهذه القوى هنا، بل إن هناك أرضية خصبة للعمل في هذا

المجال، فالجامعات الأمريكية مثلاً، بما فيها جامعات النخبة، يغلب عليها الفهم الدقيق للصراع، وبالتالي التعاطف مع الحقوق الفلسطينية العادلة²⁵.

التأثير بمدخلات القرار السياسي الأمريكي هو أحد أهم الاستراتيجيات التي يمكن للقيادة الفلسطينية أن تنتهجها؛ والتي يمكن لها فعلاً أن تحدث تغييراً في الموقف السياسي الأمريكي. وهذا لا يُعدُّ أمراً معقداً بل يمكن للحضور الفلسطيني أن يساعد صانع القرار الأمريكي على صياغة سياسات أكثر توازناً من تلك التي سيطرت على الموقف الأمريكي خلال العقدين المنصرمين.

والحضور الفلسطيني في مدخلات القرار السياسي الأمريكي يتطلب الموازنة بين لغة القيم من جهة، والمصلحة من جهة أخرى. إذ إن الحديث بلغة الضحية فقط ليس من المؤكد أن يحدث التغيير المطلوب، وإن التنسيق العربي، مع ما يسمح به وضعه الآن، يمكن أن يكون مفيداً بالتحديد في هذه المسألة. كذلك فإن التأثير في مدخلات القرار السياسي الأمريكي يتطلب حضوراً إعلامياً وكتابياً مميزين، يُكون لهم حضوراً إعلامياً وفي مراكز الأبحاث، ويجدر التأكيد هنا على أن الساحة الأمريكية مليئة بالكتاب والمفكرين المميزين، ولكن ما ينقصهم هو مسائل التنسيق، والعمل ضمن فريق، وصياغة الاستراتيجية المناسبة، واختيار الوسيلة الملائمة لطرح قضية معينة.

أخيراً، فإن وصول القيادة الفلسطينية وغيرها إلى حالة الوعي بالدروس المستخلصة من التجربة التفاوضية، وضرورة تبني استراتيجيات جديدة للعمل على الساحة الدولية يُشكل البداية لهذا التغيير المطلوب. أما الإصرار على العمل ضمن الأدوات القديمة، فإن ذلك سيعمل فقط على تعقيد المرحلة القادمة وزيادة نسبة الإحباط لدى الجماهير الفلسطينية، التي لن تتقبل حالة الضياع إلى الأبد.

²⁵ التعاطف الواسع مع القضية الفلسطينية في الجامعات الأمريكية أزعج القوى الفاعلة في دعم "إسرائيل" في الولايات المتحدة، حيث قام عدد منهم بتأسيس ما أصبح يعرف بـ"كامبس واتش" Campus Watch؛ وهي مؤسسة تقوم على مراقبة أساتذة الجامعات الأمريكية الذين ينتقدون الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين ومنتقدي السياسة الأمريكية الداعمة لـ"إسرائيل"، وتقديم الردود عليهم، وقد أثار ذلك حفيظة العديد من المؤسسات التعليمية الأمريكية، حيث قد يؤدي هذا النوع من الرقابة إلى الحد من حرية الكلمة والتعبير، الذي يعد من المبادئ المقدسة في الصرح الأكاديمي الأمريكي.